العسكرية العربية على التقدّم، في غياب تحسّن ملموس بالقطاعات المتصلة بالاقتصاد المدني؟» (ص ٣٣٣). ولعلّ أهمّ ما انطوى عليه هذا الفصل، هو التأكيد على «ان استمرار تركيز موارد الدولة (المالية والبشرية) على الصناعة العسكرية، قد يتيح لها ان تنمو بسرعة أكبر من نظيرتها المدنية، رغم ما تعانيه من عوائق»، وسوف يبقى نمو كل «من القطاعين، العسكري والمدني، منعزلاً عن الآخر، غالباً، كما هي الحال حتى الآن» (ص ٣٣٣).

درس الفصل الثاني، من الباب الثالث، القاعدة العلمية والصناعية العربية، كمؤشر آخر لمجالات الاحتياج، ومدى الاستعداد العربي في المضي في طريق التصنيع العسكري المتقدّم، وارتكازاته على القاعدة الصناعية وقاعدة البحث والتطوير، وقوة العمل العلمية والفنية. واستخلص المؤلف، بعد استعراض هذه المرتكزات، الى: «ان البلدان العربية ليست مؤهلة، تأهيلاً جيداً، للقيام بتصنيع عسكري، على نطاق واسع» (ص ٣٤٨).

وتعرّض القسم الرابع والاخير من الكتاب، الى استشراف استراتيجية مستقبلية للتصنيع العسكري في البلدان العربية، وذلك عبر فصلين؛ أولهما تناول قضايا، ومحدّدات، الصناعة العسكرية العربية في المستقبل، من حيث أهدافها، واحتياجاتها ومحدّداتها. أمّا الفصل الثاني، فحاول ان يرسم فيه استراتيجية عامة للتصنيع العسكري العربي، استناداً الى ما أورده الكتاب من معلومات، وما تمكّن الباحث من التوصّل اليه من استنتاجات. ويمكن اعتبار ما أورده الكاتب، في هذا الفصل، محاولة اقتراح عناصر استراتيجية التصنيع العسكري العربي في عقد التسعينات، وذلك عبر رسم المشاهد (السيناريوهات) الممكنة لوضع هذه الاستراتيجية موضع التنفيذ. واستند المؤلف الى عدد من الفرضيات، وهي: «اولاً، ان هناك نيّة حقيقية لدى الحكومات العربية في المضي في طريق الانتاج العسكري الوطني وتحسين هذا الانتاج؛ وثانياً، ان هناك مقتضيات قوية تتعلّق بالدفاع والامن القومي، وحججاً اقتصادية مقنعة تدفع الاقطار العربية [في] هذا الطريق؛ وثالثاً، على ا لرغم من ان التمويل قد يمثّل مشكلة، فان هناك موارد كافية، على المستوى القومي، تسمح بتحقيق هذا المسعى؛ ورابعاً، ان خفض الواردات وتوفير النقد الاجنبي يحققان مزايا هامّة ومرغوباً فيها، سواء كانت هذه المزايا أولية أو ثانوية؛ واخيراً، ان عملية صنع القرار في البلدان العربية المعنيّة، التي من خلالها ستتمّ صياغة وتنفيذ السياسات، هي عملية تسير على أسس عقلانية رشيدة ومطّلعة» (ص ٣٧٧). ووفقاً لتلك الافتراضات الأولية، حدّد الباحث، أهداف الاستراتيجية المقترحة، والتي تتمثّل أولاً، وقبل كل شيء آخر، في توفير احتياجات الدفاع والأمن القومي، والحفاظ على الاستقلال السياسي والاستراتيجي في مواجهة المصدّرين الاجانب، وتوفير الأموال، لينتقل بعد ذلك، الى تحديد الاحتياجات العسكرية، آخذاً في الاعتبار، تشابه احتياجات معظم الجيوش العربية، والتي تتركز، في معظمها، بامتلاك التقنيات الحديثة التي تكفل توازنها أو تفوّقها على اعدائها. كما تعرّض الباب الرابع والاخير الى آفاق التعاون العربي وتحليل السياسات العامة، في هذا الشأن، وأبرزها، الاندماج والتكامل وخياراتهما المتاحة والمأمولة.

ويمكن القول، ان الكاتب تمكّن من التعرض الى العديد من الموضوعات الجوهرية الخاصة بالتصنيع العسكري وعلاقته بالتنمية الاقتصادية في البلدان العربية. ولم يغب عنه بأن تأثير الانتاج المحلي العسكري على الاقتصاد والتنمية، ظل ضئيلاً جداً، بل ان ثمة مضار رافقته، في بعض الاحيان. اضافة الى ان تخلّف القطاع المدني في العالم العربي، غالباً، ما شكّل عقبة جدّية في وجه تطوّر الصناعات العسكرية. كما شكّلت المعلومات الواردة، في الكتاب، رصيداً هامّاً لا يمكن للمتابع الاستغناء عنه، اضافة لما تضمّنه من اقتراحات جدّية، واستشرافات هامّة.

أمّا على صعيد مصادر البحث، يبقى ان نشير الى ان موضوع التسلّح، اجمالاً، يعتبر من أبرز وأهمّ أولويات الامن العسكري للدول؛ حيث تتوخّى الاجهزة السياسية والعسكرية، عدم الكشف عن التفاصيل الخاصة بصناعاتها العسكرية، وما يتعلّق بها من حجم الانتاج وتكاليفه ومستوياته التقنية ومجالات البحث والتطوير فيه، الامر الذي يجعل البحث، في هكذا مواضيع، يعتمد على مقالات الصحف والدوريات، وما تقوم به أجهزة الاستخبارات العسكرية الصديقة والمضادة، على السواء، من تسريبات. ولعلّ هذا ما أدركه الباحث، وأشار